بيت الزكاة الكويتي
واقعه وسُبل تطويره

د٠ عبد العزيز هادي العازمي (*)

المقدمة:

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسين نبينا محمد وعلى آله وصحبه آجمعين، تعد فريضة الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام شرعها الله تعالى لإحداث التوازن بين البشرية وردم الفجوة بين الأغنياء وأهل الحاجة والعوز، والزكاة مال الفقير ورزق المحروم وحق العاجز في الحياة.

ولقد كانت الشريعة الإسلامية صارمة في هذه الفريضة حيث رأت إنكار وجوب الزكاة كفرا بالله وخروجا من الدين بل أوجبت قتال من لا يؤديها من المسلمين، ومن أجمل من تكلم عن الزكاة أمير الشعراء و شاعر مصر العظيم أحمد شوقي حيث قال:

والبر عندك ذمة وفريضة	لا منة ممنونة وجباء
جاءت فوحدت الزكاة سبيله	حتى التقى الكرماء والبخلاء
أنصفت أهل الفقر من أهل الغنى	فالكل فى حق الحياة سواء
فلو أن إنسانٌ تخيّر ملة	ما اختار إلا دينك الفقراء (١)

(*) دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي – معلم في إدارة الدراسات الإسلامية في وزارة الأوقاف بالكويت.

(١) شوقي، أحمد، الشوقيات، دار العودة، بيروت، د.ط، ١٩٨٨، ج١، ص٣٨.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على بيت الزكاة الكويتي والتعرف عليه وإبراز سماته ومحاولة إيجاد السبل لتطويره.

أهداف البحث:

١- بيان مفهوم الزكاة وتاريخها وأهميتها.

٢- ذكر واقع بيت الزكاة الكويتي.

٣- طرح مجموعة من سبل التطوير لأنظمة ولوائح بيت الزكاة الكويتي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الآتي: ما واقع نظام بيت الزكاة الكويتي، وما هي سبل تطويره؟

منهجية البحث:

سيعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي وذلك من خلال القيام بجمع المعلومات والبيانات من مصادرها الأصلية ذات الصلة بالموضوع ومناقشتها ومحاولة تطويرها.

حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على دراسة جوانب لوائح وأنظمة بيت الزكاة ومحاولة تطويرها.

خطة البحث:

***المبحث الأول: مفهوم الزكاة وأهميتها**

المطلب الأول: تعريف الزكاة لغة وشرعا وأهميتها.

المطلب الثاني: تاريخ الزكاة.

المطلب الثالث: أهمية الزكاة.

***المبحث الثاني: بيان واقع بيت الزكاة الكويتي**

المطلب الأول: التعريف ببيت الزكاة الكويتي.

المطلب الثاني: قانون بيت الزكاة الكويتي ورؤيته ورسالته واستراتيجيته.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبيت الزكاة الكويتي.

***المبحث الثالث: لوائح وأنظمة بيت الزكاة وسبل تطويرها**

المطلب الأول :التعريف باللوائح والأنظمة

المطلب الثاني: سبل تطوير الأنظمة واللوائح

المبحث الأول

مفهوم الزكاة وأهميتها

المطلب الأول: تعريف الزكاة لغة وشرعا.

مفهوم الزكاة في اللغة: البركة، والنماء، والزيادة، والصلاح، وصفوة الشيء، وما أخرجته من مالك لتطهره به[١].

وأما مفهوم الزكاة في اصطلاح الفقهاء فهي: عبارة عن إيجاب طائفة من المال في مال مخصوص لمالك مخصوص[٢].

المطلب الثاني: تاريخ الزكاة.

أولا: الزكاة في الشرائع السابقة:

إذا قرأنا كتاب الله عز وجل نجد ذكرا للزكاة في شرائع من قبلنا، وهذا يدل على أهمية الزكاة وعظم شأنها، ومدى اهتمام الشرائع بالفقراء والضعفاء، وإذا رجعنا إلى كتاب الله وجدناه يتحدث عن إبراهيم واسحاق ويعقوب:

فيقول (جَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّة يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ۖ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ)[٣]

وكذلك نجد في كتاب الله عند الحديث عن اسماعيل: (وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولا نَّبِيّا)[٤]

---

(١) إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبدالقادر، محمد النجار، المعجم الوسيط المكتبة الإسلامية، القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٧٢، (٣٩٦/١).

(٢) الحنفي، عبدالله بن محمود الموصلي، الاختيار لتعليل المختار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٠، (٩٩/١).

(٣) سورة الأنبياء، آية ٧٣.

(٤) سورة مريم، آية ٥٤.

وعند الحديث عن ميثاق بني إسرائيل يقول (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ)(١).

وفي سورة أخرى في حديثه أيضا عن ميثاق بني إسرائيل يقول: (وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبا ۖ وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ ۖ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضا حَسَنا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ۚ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ)(٢).

وقال أيضا على لسان عيسى ابن مريم (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيا)(٣).

وعند الحديث عن أهل الكتاب قال (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ)(٤).

وبعد هذا التطواف حول عناية الشرائع السابقة بالزكاة والعناية بالفقراء وذوي الحاجات ينبغي أن نبدي بعض الملاحظات: (٥)

١- إن هذه النماذج لا تعدو أن تكون ترغيبا في الإحسان والعطف، وترهيبا من الأنانية والبخل، ودعوة جهيرة إلى التصدق الفردي الاختياري.

٢- إنها لم تتمتع بدرجة عالية من الإيجاب والإلزام، بحيث يشعر من تركها أنه ترك شيئا من أساسيات الدين، يعاقبه الله عليه في الدنيا والآخرة بالعذاب الشديد.

---

(١) سورة البقرة، آية ٨٣.

(٢) سورة المائدة، آية ١٢.

(٣) سورة مريم، آية ٣١.

(٤) سورة البينة، آية ٥.

(٥) القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٧٣، ج١، ص٥١.

٣- إنها وكلت ذلك إلى أريحية الأفراد، وإلى ضمائرهم، ولم تجعل للدولة سلطانا عليهم، في التحصيل والتوزيع.

٤- إنها لم تحدد المال الذي تجب منه الصدقة والإحسان، ولا شروطه، ولا مقدار الواجب فيه، وهذا ما يجعل التفكير في تحصيله من قبل الدولة ممتنعا، إذ كيف تحصل شيئا غير مقدر ولا محدود.

٥- إن المقصود من الإحسان إلى الفقراء لم يكن هو علاج مشكلة الفقر، واستئصال جذوره، وتحويل الفقراء إلى ملاك، بل كان المقصود لا يتجاوز التقليل من بؤسهم، والتخفيف من ويلاتهم.

ثاني: الزكاة في العهد المكي:

عند إمعان النظر في آيات الكتاب نرى ذكرا للزكاة في الآيات المكية، وهذا يدل على اهتمام شريعة الإسلام بهذه الشعيرة، ففي مطلع سورة النمل: (طس تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ (١) هُدى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ (2) الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ)[١].

وعندما بيّن الحق سبحانه صفات المؤمنين في سورة المؤمنون: (وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ)[٢].

ونجد ذكرها أيضا في سورة الأعراف: (وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُون)[٣].

وبعد هذا السرد لبعض الآيات المكية التي ذكرت الزكاة لا بد من الإشارة إلى أن الزكاة التي ذكرت في القرآن المكي لم تكن هي بعينها الزكاة التي شرعت في المدينة، وحددت نصبها ومقاديرها، وأرسل السعاة لجبايتها وصرفها، وأصبحت

(١) سورة النمل، آية ١-٣.

(٢) سورة المؤمنين، آية ٤.

(٣) سورة الأعراف، آية ١٥٦.

الدولة مسؤولة عن تنظيمها، حيث إن الزكاة في مكة كانت مطلقة من القيود والحدود، وكانت موكولة إلى إيمان الأفراد وشعورهم بواجب الأخوة، نحو إخوانهم من المؤمنين، فقد يكفي في ذلك القليل من المال، وقد تقتضي الحاجة بذل الكثير أو الأكثر. (١)

وذكر الحافظ ابن كثير في تفسير سورة المؤمنون عند قوله تعالى (والذين هم للزكاة فاعلون) أن الأكثرين من أهل العلم نصوا على أن المراد بالزكاة ها هنا زكاة الأموال، مع أن هذه الآية مكية، وإنما فرضت الزكاة في المدينة، في سنة اثنتين من الهجرة، والظاهر أن التي فرضت في المدينة هي ذات النصب والمقادير الخاصة، وإلا فالظاهر أن أصل الزكاة كان واجبا بمكة. (٢)

ثالثا: الزكاة في العهد المدني:

بعد أن هاجر المسلمون إلى المدينة وأصبحوا جماعة لها أرض وكيان وسلطان، بعد أن كانوا أفرادا مصادرين في دعوتهم كما هو الحال في مكة، اتخذت التكاليف الإسلامية صورة جديدة ملائمة لهذا الطور، صورة التحديد والتخصيص، بعد الاطلاق والتعميم، وقوانين إلزامية بعد أن كانت وصايا توجيهية فحسب، وأصبحت تعتمد في تنفيذها على القوة والسلطان، مع اعتمادها على الضمير والإيمان، وظهر هذا الاتجاه المدني في الزكاة، فحدد الشارع الأموال التي تجب فيها الزكاة، وشروط وجوبها، والمقادير الواجبة والجهات التي تصرف لها وفيها، والجهاز الذي يقوم على تنظيمها وإدارتها، وجاء القرآن المدني فأعلن

---

(١) القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، مرجع سابق، ج١، ص ٦٠-٦١.

(٢) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٩٩٩، ج٥، ص٤٦٢.

وجوب الزكاة بصيغة الأمر الصريح ودعا بصورة واضحة إلى إيتائها، كما جاء تأكيد وجوبها بصيغ وأساليب شتى. (١)

وقد جاءت السنة كذلك في هذا العهد تؤكد ما أكده القرآن، ومن أشهر الأحاديث في ذلك حديث جبريل المشهور حين جاء يعلم المسلمين أمور دينهم بحسن السؤال: أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم: ما الإسلام؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: الإسلام أن تشهد أن لا إلاه إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا.(٢)

وفي حديث ابن عمر المشهور: بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا. (٣)

وفي حديث ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذ بن جبل إلى اليمن فقال له: إنك تأتي قوما من أهل الكتاب، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن أطاعوك لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتقِ دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب. (٤)

---

(١) القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، مرجع سابق، ج١، ص ٦٢.

(٢) النيسابوري، مسلم بن حجاج، صحيح مسلم، دار طيبة، الرياض، ط١، ٢٠٠٦، رقم الحديث (٨) ص ٢٣.

(٣) المرجع السابق، رقم الحديث (١٩)، ص ٢٨.

(٤) ابن حنبل، أحمد بن محمد، المسند، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٩٥، رقم الحديث (٢٠٧١)، ج٢، ص ٥١٠.

المطلب الثالث: أهمية الزكاة ومكانتها في الإسلام(١)

الزكاة ركن من أركان الإسلام وهي شعيرة موقرة من شعائره، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "بُني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان"(٢).

والزكاة في وجهها الاقتصادي آلية دائبة لإعادة توزيع الدخول والثروات تستند على أوثق الأسس الاعتقادية والتشريعية في الإسلام؛ فهي تقوم على مبدأ الاستخلاف: "آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ"(٣). والزكاة الإسلامية دعامة للنظام المالي وشبكة للأمان الاجتماعي بها تسد خلة الفقراء ويستدرك خلل نظام التوزيع، فهي حق الفقراء في أموال الأغنياء: "والّذِين فِي أمْوالِهِمْ حقٌّ معْلُومٌ. لِلسّائِلِ والْمحْرُومِ"(٤).

وبالزكاة تطهر أموال دافعيها وتطهر نفوسهم من الشح والبخل والأثرة، وتطهر نفوس آخذيها من الغل والحسد، قال تعالى: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَة تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ"(٥). وبالزكاة يستجلب الرزق والبركة: قال تعالى: "قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ"(٦).

---

(١) انظر: السبهاني، عبدالجبار، الوجيز في اقتصاديات الزكاة والوقف، مطبعة حلاوة، اربد، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص١٧.

(٢) البخاري، محمد بن اسماعيل، الجامع الصحيح، دار ابن كثير، بيروت لبنان، (١٢:١). النايسبوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (٤٥:١).

(٣) الحديد: ٧.

(٤) المعارج: الآية ٢٤و٢٥.

(٥) التوبة: آية ١٠٣.

(٦) سبأ: آية ٣٩.

وبالزكاة يستنقذ الغني نفسه من النار ويبرأ من حكم الكنز قال تعالى: " يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۗ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ "(١).

وفي الزكاة تأمين للمجتمع المسلم من العقوبة الدنيوية لقوله صلى الله عليه وسلم: "ولا منع قوم الزكاة إلا حبس الله عنهم القطر"(٢)، وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وفي رواية أخرى: "ولم يمنعوا الزكاة إلا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا"(٣) وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

والزكاة سبب للدخول في رحمة الله فقد سبق في صادق موعوده: "وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ"(٤) ، والزكاة شرط لاستحقاق التمكين قال تعالى: "الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ"(٥).

---

(١) التوبة: آية ٣٤.

(٢) النايسبوري، محمد بن عبدالله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢، (١٣٦:٢).

(٣) المرجع السابق، (٥٨٣:٤).

(٤) الأعراف: آية ١٥٦.

(٥) الحج: ٤١.

المبحث الثاني

بيان واقع بيت الزكاة الكويتي

المطلب الأول: التعريف ببيت الزكاة الكويتي

لقد كانت نشأة بيت الزكاة بصدور المرسوم الأميري رقم ٥ لعام ١٩٨٢، الصادر عن أمير البلاد المغفور له بإذن الله الشيخ / جابر الأحمد الجابر الصباح، استجابة لحاجة المجتمع الكويتي إلى وجود هيئة رسمية تختص بإدارة أموال الزكاة والخيرات وتوجيهها إلى المصارف الشرعية، بشكل يتناسب مع أساليب الإدارة الحديثة والحياة المعاصرة، وقد تمثلت حاجة المجتمع إلى إنشاء هذه الهيئة من خلال المقترحين المقدمين إلى مجلس الأمة الكويتي من قبل النائبين الفاضلين السيد / جاسم محمد عبدالمحسن الخرافي، والسيد / مشاري جاسم العنجري، حيث قدما مقترحين لجمع وتوزيع أموال الزكاة في دولة الكويت، مما يعد تعبيرا عن إرادة الشعب وحاجة المجتمع إلى وجود مثل هذا العمل الخيري المؤسسي، ثم ساهمت وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في دمج المقترحين المقدمين في مشروع واحد وافق عليه مجلس الأمة، وجاء المرسوم الأميري مصدقا عليه، ومعلنا عن إنشاء هيئة عامة ذات ميزانية مستقلة تحمل اسم بيت الزكاة، لها الشخصية الاعتبارية وتخضع لإشراف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.[١]

المطلب الثاني: قانون بيت الزكاة الكويتي ورؤيته ورسالته واستراتيجيته

أولا: قانون بيت الزكاة الكويتي [٢]

صدر قانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن إنشاء بيت الزكاة الكويتي.

المادة الأولى: تنشأ هيئة عامة ذات ميزانية مستقلة باسم بيت الزكاة تكون لها الشخصية الاعتبارية، وتخضع لإشراف وزير الأوقاف والشئون الإسلامية.

---

(١) انظر: مسيرة خمس وعشرين عاما من العطاء، ص ٤١.

(٢) لوائح أنظمة بيت الزكاة، الكويت، ط٤، ٢٠١٠، ص٧،٨.

المادة الثانية: تتكون موارد بيت الزكاة من الآتي:

أ. أموال الزكاة التي تقدم طواعية من الأفراد أو من غيرهم.

ب. الهبات والتبرعات التي تقدم من الهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات والشركات والأفراد التي يقبلها مجلس الإدارة.

ج. الإعانات السنوية من الدولة.

المادة الثالثة: يكون لبيت الزكاة مجلس إدارة برئاسة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وعضوية كل من:

أ. وكيل وزار الأوقاف والشئون الإسلامية.

ب. وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

ج. مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

د. مدير إدارة شئون القصر.

هـ. ستة من الكويتين من ذوي الخبرة والكفاءة ممن لا يتولون أي وظيفة عامة ويتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

المادة الرابعة: يختص مجلس الإدارة بما يلي:

أ- رسم السياسة العامة لبيت الزكاة ووضع اللوائح المالية والإدارية واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

ب- تحديد أولوية ومقدار ما يصرف من الأموال في مصارف الزكاة الشرعية وفي أوجه الخير والبر العام وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

المادة الخامسة: يسري على موظفي البيت قانون الخدمة المدنية والقواعد والأحكام المطبقة على سائر الموظفين العموميين.

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون، وينشر في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد ثلاثة شهور من تاريخ نشره.

ثانيا: رؤية بيت الزكاة الكويتي (١)

الريادة في العمل الزكوي والإنساني محليا وعالميا.

وتمت صياغة هذه الرؤية باعتبارها تعبر عن رؤية الجميع التي تقود الأداء إداريا وتنظيميا.

ثالثا: رسالة بيت الزكاة الكويتي (٢)

الرسالة: تحصيل وتنمية موارد الزكاة والخيرات وإنفاقها في مصارفها الشرعية داخليا وخارجيا بأعلى مستوى من الكفاءة والتميز.

ولما كانت رسالة البيت على درجة من الوضوح والتحديد فإن هذا انعكس على وضوح وتحديد الأهداف العامة التي يسعى بيت الزكاة إلى تحقيقها حييث جاءت بشكل واقعي، مستمدة من روح هذه الرسالة السامية ومعبرة عن احتياجات المجتمع وتطلعاته، تنطلق من أرض الواقع نحو آمال وطموحات كبيرة، قادرة على مواجهة التحديات.

رابعا: الغايات الاستراتيجية (٣)

١– تنمية موارد الزكاة والخيرات.

٢– تطوير وتنويع خدمات وأوجه الإنفاق لموارد الزكاة والخيرات.

٣– رفع كفاءة الأداة المؤسسي وتطوير البناء التنظيمي للبيت.

٤– تطوير النشاط العلمي للزكاة.

---

(١) انظر: ملخص استراتيجية بيت الزكاة (٢٠١٦–٢٠١٧)، ص ١٨.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٠.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبيت الزكاة الكويتي [١]

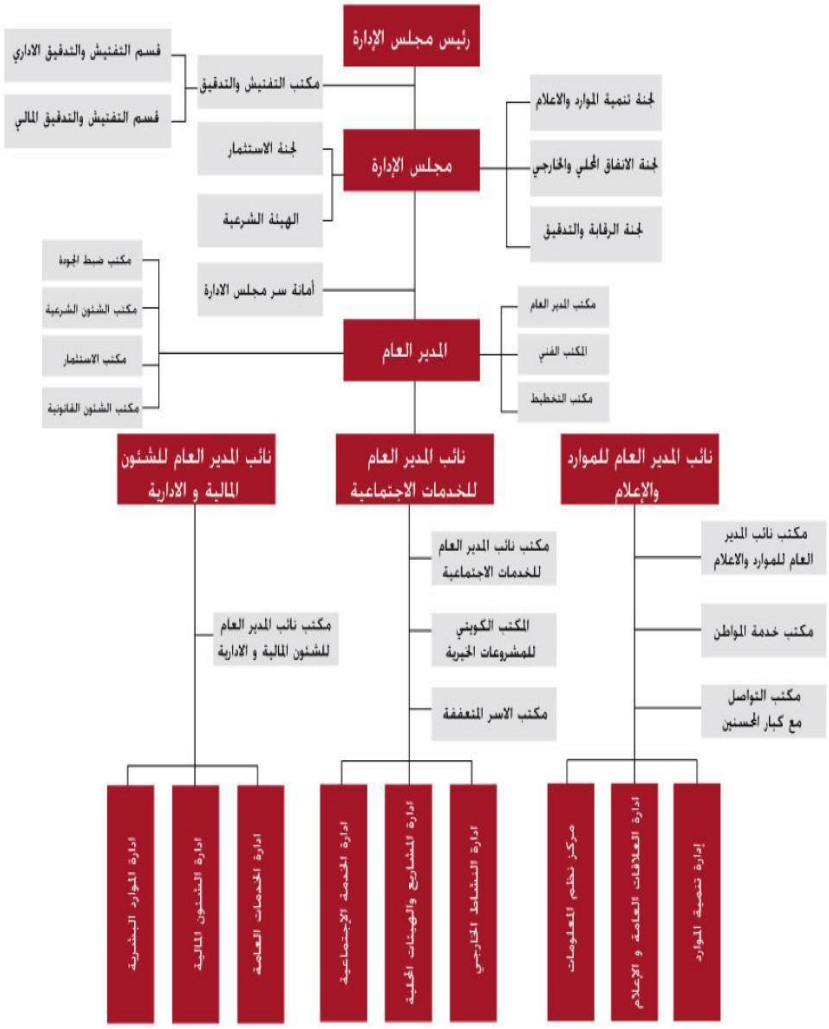

(١) انظر: موقع بيت الزكاة www.zakathouse.org.kw/zakat_page.aspx=140.

المبحث الثالث

لوائح وأنظمة بيت الزكاة وسبل تطويرها

المطلب الأول :التعريف باللوائح والأنظمة[١]

تعد اللوائح والنظم الإدارية في المؤسسات الحكومية من الركائز الأساسية لوظائف الإدارة، وتنظيم العمل كونها الإطار الذي يتم من خلاله تنفيذ الخطط والبرامج والسياسات التي على هداها يتم تنفيذ الأعمال الإدارية والمالية والقانونية، ومن ثم تصبح عاملا أساسيا في رفع الكفاءة الإنتاجية لتحقيق الأهداف بأقصى كفاءة ممكنة، وذلك إذا ما تميزت بالفاعلية والقدرة على تعبئة الجهود والقوى المنتجة وتحريكها والاستفادة القصوى منها.

واشتملت لوائح وأنظمة بيت الزكاة على أربع لوائح رئيسة:

١– اللائحة الأولى: اللائحة العامة لبيت الزكاة وتطرقت هذه اللائحة في الباب الأول والثاني إلى الحديث عن مجلس الإدارة وانعقاده وزمانه ومكانه وجدول أعماله ونظام جلساته، وتحدثت أيضا عن صلاحيات الرئيس والأعضاء واختصاصهم وجاء الحديث في الباب الثالث عن القواعد المالية والإدارية.

٢– اللائحة الثانية: اللائحة الداخلية للهيئة الشرعية لبيت الزكاة، وتحدثت هذه اللائحة عن اختصاصات الهيئة الرعية أعضائها وكيفية انعقادها وقراراتها.

٣– اللائحة الثالثة: لائحة توزيع الزكاة، وقد تطرقت هذه اللائحة إلى الأصناف الثمانية وهم:

أ. الفقراء والمساكين وهم: الأيتام والأرامل المطلقات والشيوخ والعجزة والمرضى وذو الدخول الضعيفة، والطلبة والعاطلون عن العمل وأسر السجناء وأسر المسجونين.

---

(١) انظر: لوائح أنظمة بيت الزكاة، الكويت، ط٤، ٢٠١٠.

ب. العاملون على الزكاة: وهم كل من يقوم بعمل من الأعمال المتصلة بجمع الزكاة وتخزينها وحراستها وتدوينها وتوزيعها، ولا يصرف لهم من الزكاة شيء إذا كانت ميزانية البيت السنوية تفي بأجورهم.

ج. المؤلفة قلوبهم وهم: المهتدون للإسلام والمرغبون في الإسلام وتحسين العلاقات الإسلامية.

د. في الرقاب: يقتصر الصرف في هذا المجال حاليا على فداء الأسرى المسلمين.

هـ. الغارمون وهم: المدينون لمصلحة خاصة أو لمصلحة المجتمع.

و. في سبيل الله وهم: المجاهدون الذي يقاتلون للدفاع عن ديار الإسلام وفقا للشروط الشرعية ومراكز نشر الإسلام في البلاد غير الإسلامية.

ز. ابن السبيل: وهو المسافر عن بلد اقامته وأن يكون سفره مُباحا ولا يكون معه نفقات سفره إلى بلده.

٤- اللائحة الرابعة: اللائحة المالية للزكاة:

وتحدثت هذه اللائحة عن الميزانية وإجراءات التحصيل، والحسابات والمخازن والمناقصات وطرق الشراء والمراجعة الداخلية.

المطلب الثاني: سبل تطوير الأنظمة واللوائح

بعد النظر في قانون بيت الزكاة ولوائحه وأنظمته تبين للباحث أن بيت الزكاة الكويتي يعد مثالا متميزا يحتذى به وذلك من خلال عدة أمور:

١- التطوير المستمر للوائح والأنظمة.

٢- تطوير وتنويع خدمات وأوجه الإنفاق لموارد الزكاة والخيارات.

٣- رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتطوير البناء التنظيمي للبيت.

٤- تطوير النشاط العلمي للزكاة.

ومن المعلوم أنه لا يخلو أي عمل من ملاحظات ووجهات نظر متباينة، فقد رأى الباحث تطوير بعض القوانين واللوائح لما يراه مناسبا.

أولا: جاء في المادة الثانية من قانون إنشاء بيت الزكاة أن أموال الزكاة تقدم طواعية من الأفراد.(١)

ويرى الباحث أنه لا بد أن ينص القانون على إلزامية دفع الأفراد للزكاة لعدة أمور: (٢)

أولا: أن كثيرا من الأفراد تموت ضمائرها أو يصيبها السقم والهزال بسبب حب الدنيا أو حب الذات، فلا ضمان للفقير إذا ترك حقه لمثل هؤلاء.

ثانيا: أن في أخذ الفقير حقه من الحكومة لا من الشخص الغني، حفظا لكرامته وصيانة لماء وجهه أن يراق بالسؤال، ورعاية لمشاعره أن يجرحها المن والأذى.

ثالثاً: أن ترك هذا الأمر للأفراد يجعل التوزيع فوضى، فقد ينتبه أكثر من غني لإعطاء فقير واحد، على حين يغفلون عن آخر، فلا يفطن له أحد، وربما كان أشد فقرا.

رابعا: أن صرف الزكاة ليس مقصورا على الأفراد من الفقراء، والمساكين وأبناء السبيل، فمن الجهات التي تصرف فيها الزكاة مصالح عامة للمسلمين، لا يقدرها الأفراد، وإنما يقدرها أولو الأمر، وأهل الشورى في الجماعة المسلمة، مثل: إعطاء المؤلفة قلوبهم، وإعداد العدة والعدد للجهاد في سبيل الله، وتجهيز الدعاة لتبليغ رسالة الإسلام في العالمين.

---

(١) انظر: لوائح أنظمة بيت الزكاة، الكويت، ط٤، ٢٠١٠.

(٢) انظر: القرضاوي، يوسف، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٥٨، ص٨٤.

خامسا: أن الإسلام دين ودولة، وقرآن وسلطان، ولا بد لهذا السلطان، وتلك الدولة من مال تقيم به نظامها، وتنفذ به مشروعاتها، ولا بد لهذا المال من موارد، والزكاة من مورد هام دائم لخزانة الدولة أو لبيت المال في الإسلام.

ثانيا: في الحديث عن الهيئة الشرعية لم تنص اللوائح والأنظمة على أمرين مهمين:

١- النص على إلزامية فتاوى هيئة الرقابة الشرعية وقراراتها:

يقصد بالإلزام إكساب هيئة الرقابة الشرعية سلطة حمل المؤسسة المالية على تنفيذ ما يصدر عنها من فتاوى وقرارات. (١)

ويعد مبدأ الإلزام لقرارات الهيئة الشرعية من أهم تحقيق الهدف الرئيس من وجود الهيئة الشرعية وهو التزام أحكام الشريعة الإسلامية ولا يوجد أي قيمة للهيئة الشرعية إذا لم تكن قراراتها ملزمة للمؤسسة، لأنها تمثل الشرع، وكلمته هي العليا.(٢)

ولا يختلف اثنان على وجوب مبدأ الإلزام في عمل هيئات الرقابة الشرعية حيث إن هناك إجماعا أن هيئة الرقابة الشرعية ليست هيئة استشارية ولكن لرأيها قوة الإلزام. (٣)

---

(١) الزيادات، عماد عبد الحفيظ، استقلالية هيئات الرقابة الشرعية وإلزامية فتاواها وقراراتها في المؤسسات المالية والإسلامية، بحث منشور، مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) مجلد ٢٥ (٧)، ٢٠١١، ص١٨٨١.

(٢) عوجان، وليد هويمل، الرقابة القانونية على المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، بدبي، ٢٠٠٩، ٦٥.

(٣) حميش، عبدالحق، تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، ٢٠٠٧، مجلد ٤، العدد ١، ص١١٢.

وإلى مبدأ إلزامية قرارات هيئات الرقابة الشرعية أشار المجمع الفقهي الإسلامي في قرار رقم ١٧٧ (١٩/٣) بشأن دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية وأهميتها، وشروطها، وطرق عملها فقد جاء في البند (١) ما نصه: "وهي مجموعة من العلماء المتخصصين في الفقه الإسلامي وبخاصة في المعاملات لا يقل عددهم عن ثلاثة. ممن يتحقق فيهم الأهلية العلمية والدراية بالواقع العلمي، تقوم بإصدار الفتاوى والمراجعة للتأكد من أن جميع معاملات المؤسسة متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون قراراتها ملزمة.

وبعد سرد نصوص العلماء المتخصصين وقرار المجمع الفقهي الإسلامي في أهمية مبدأ الإلزام، نرى أنه من الضروري النص على مبدأ الإلزام في اللائحة الداخلية للهيئة الشرعية لبيت الزكاة، ولا شك أن النص على مبدأ الإلزام في اللائحة الداخلية للهيئة على مبدأ الإلزام لقرارات الهيئة الشرعية يساهم في تطوير أعمال بيت الزكاة.

ولتفعيل مبدأ الإلزام لا بد من توعية العاملين في بيت الزكاة مدراء وموظفين بأهمية دور الهيئة الشرعية، وأهمية الالتزام بقراراتها، والعمل على ترسيخ هذا المبدأ لديهم، وبالمقابل لا بد أن يستشعر أعضاء الهيئة الشرعية أهمية دورهم في بيت الزكاة، وأهمية ما يصدر منهم في فتاوى وقرارات، وأن تتشكل لديهم القناعة بوجوب توجيه بيت الزكاة وفق شرع الله ومنهجه، وإدراكهم للمسؤليات الجسيمة الملقاة على عاتقهم.

النص على تحديد مؤهلات أعضاء الهيئة الشرعية:

عند الحديث عن اللائحة الداخلية للهيئة الشرعية نرى أنها لم تنص على تحديد مؤهلات أعضاء الهيئة الشرعية[١]، حيث يرى الباحث أنه من الأهمية بمكان النص على مؤهلات أعضاء الهيئة الشرعية، أُسوة بما فعل البنك المركزي الكويتي

(١) انظر: لوائح وأنظمة بيت الزكاة، مرجع سابق، ص٢٧.

في شأن حوكمة الرقابة الشرعة في البنوك الكويتية الإسلامية حيث حددت هذه التعليمات الشروط المطلوب توافرها في المدقق الشرعي وفق ما يلي: [1]

١- أن يكون حاصلا على مؤهل جامعي في الشريعة الإسلامية بصفة عامة، وفي فقه المعاملات بصفة خاصة، من إحدى الجامعات المعتمدة لدى وزارة التعليم العالي بدولة الكويت، أو الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي بالنسبة للجامعات خارج دولة الكويت.

٢- أو الحصول على مؤهل جامعي مناسب في المجالات الاقتصادية أو المالية أو الإدارية أو القانونية، مع شهادة مهنية في التدقيق الشرعي والمصرفية الإسلامية، من إحدى مؤسسات المعايير للصناعة المالية مثل (AAOIF/IFSB).

٣- أن تكون لديه خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال التدقيق الشرعي.

واسترشادا بالتعاليم السابقة لا بد أن تحدد اللائحة الداخلية للهيئة الشرعية الشروط المطلوب توافرها في عضو الهيئة الشرعية، ويرى الباحث أنه لا بد من أن تنص اللائحة على أن لا يكون عضوا في الهيئة إلا من حصل على شهادة الدكتوراه في فقه المعاملات وأن تكون إحدى رسائله متعلقة بأحكام الزكاة، وإن لم تكن إحدى رسائله متعلقة بأحكام الزكاة يشترط أن تكون له أبحاثا منشورة في فقه الزكاة.

وبمثل هذا النص نستطيع أن نحد أصحاب التخصصات البعيدة عن فقه الزكاة من اقتحام هذا المنصب، ويساعدنا أيضا في ضبط الفتاوى المتعلقة بنوازل الزكاة التي تحتاج إلى فقيه متخصص في فقه الزكاة.

ولا شك أن النص على تحديد مؤهلات أعضاء الهيئة الشرعية يعد دعامة من دعائم تطوير بيت الزكاة.

---

(١) انظر: بنك الكويت المركزي، تعليمات بشأن الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية، ٢٠١٦، ص٢٩-٣٠.

ثالثا: إنشاء وحدة للتدقيق الشرعي الداخلي.

يعرف التدقيق الشرعي بشكل عام أنه: "التحقق من التزام المؤسسة المالية بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها وأنشطتها".(١)

وهذا التعريف يمكن أن يكون شاملا لمفهوم التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي فكل منهما يسعى للتحقق من التزام المنشأة بالأحكام الشرعية، ولكن التدقيق الشرعي الداخلي يقوم به مدققون شرعيون تابعون للمؤسسة المالية نفسها، أما التدقيق الشرعي الخارجي فيقوم به مكتب تدقيق شرعي خارجي مستقل عن المؤسسة وغير تابع لها.

ويعرف التدقيق الشرعي الداخلي بأنه: "وحدة تنظيمية داخلية، تُعنى بالتأكد من التزام المؤسسة المالية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاتها وأنشطتها، وتقويمها وفق ما تقرره الهيئة الشرعية أو الجهات الشرعية المعتمدة. (٢)

أهمية التدقيق الشرعي الداخلي: (٣)

١- تنبع أهمية وحدة التدقيق الشرعي الداخلي من أهمية الركن الثالث من أركان الدين، ويهدف التدقيق القيام بأداء حق الله تعالى، وجمع الحقوق وتوزيعها على أصحابها والتأكد من الطباق والجمع والتوزيع مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتحقيق الشفافية المالية.

٢- يعالج التدقيق الشرعي الداخلي المشكلات الفقهية التي من الممكن أن تعترض من العاملين على الصدقات، وتعطيه حلولا وفق شريعة الله لتلك المشكلات ما يزيد من تطبيق شرع الله وبخاصة في الأموال المستجدة.

---

(١) أبو غدة، عبدالستار، مشعل، عبدالباري، برنامج المراقب والمدقق الشرعي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص١٧.

(٢) العازمي، محمد عبدالهادي، المستجدات التشريعية في الرقابة والتدقيق الشرعي، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٢١، ص٢٠.

(٣) الرشيد، محمود، منهج مقترح للتدقيق الشرعي على ديوان زكاة مركزي، بحث منشور، مجلة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، مجلد ٢٢، (١) ٢٠٠٨، ص ١٢٥

مهام المدقق الشرعي الداخلي: [1]

١- مراقبة أعمال الجمع لأموال الزكاة والتأكد أنها من الأموال الخاضعة للزكاة، والتفريق بينها وبين أموال التبرعات والهبات التي يستقبلها بيت الزكاة الكويتي.

٢- مراقبة أعمال توزيع الأموال المجمعة لمستحقيها.

٣- التأكد من التنفيذ الصحيح للجمع والتوزيع بمطابقتها مع لوائح وأنظمة بيت الزكاة، وقرارات الهيئة الشرعية.

٤- التحقق من أي نشاط أو منتج أو خدمة أو عقد جاري به في بيت الزكاة أنه مجاز من الهيئة الشرعية.

٥- مراجعة النماذج والعقود والاتفاقيات، وإجراءات تنفيذ العمليات، للتأكد من مطابقتها واتفاقها مع القرارات الصادرة بشأنها.

٦- إعداد تقارير أعمالهم لمجلس إدارة بيت الزكاة الكويتي.

وبعد هذا العرض لتعريف التدقيق الشرعي الداخلي وأهميته ومهام المدقق يتبين لنا أهمية إنشاء هذه الوحدة وأثرها الواضح في المساهمة في تطوير بيت الزكاة الكويتي.

رابعا: تفعيل التدقيق الشرعي الخارجي.

يعرف التدقيق الشرعي الخارجي بأنه: "تقديم تأكيد معقول من جهة مستقلة خارج المؤسسة المالية، بأن المؤسسة قامت بواجبها تجاه الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، فيما نفذت من معاملات، ويتحصل التأكد المعقول من إجراء التدقيق الشرعي على عينة من المعاملات النمطية المنفذة وليس كلها. [2]

---

(١) ينظر: ارشيد محمود، منهج مقترح للتدقيق الشرعي على ديوان زكاة مركزي، مرجع سابق، ص١٤٤. وانظر أيضا بنك الكويت المركزي، تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، الكويت، ديسمبر، ٢٠١٦، ص٢٧.

(٢) مشعل، عبد الباري، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي، بحث مقدم لمؤتمر التدقيق الشرعي، ٢٠١١، ص٧.

إن الغرض من إجراء عملية التدقيق الخارجي هو تعزيز درجة ثقة المستخدمين المستهدفين في التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية، ويتم تحقيق ذلك من خلال تعبير المدقق الشرعي عن رأيه حول ما إذا كانت المعاملات والعقود التي أبرمتها المؤسسة خلال الفترة محل التدقيق قد تم تنفيذها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. (١)

وتكمن أهمية التدقيق الشرعي الخارجي في النقاط الآتية: (٢)

١- أن التدقيق الشرعي الخارجي يتمتع بخبرات لا تتوافر في إدارات التدقيق الشرعي الداخلي (الرقابة الداخلية).

٢- أن عمل التدقيق الشرعي الخارجي جماعي من خلال الجهاز الذي يشتمل على الرقابة الشرعية الخارجية، والعمل الجماعي أكثر ضبطا وإحكاما من العمل الفردي.

٣- إن التدقيق الشرعي الخارجي ممارسة نمطية نموذجية تحقق القدر الرفيع من المزاولة للمهام بسبب تنوع مشاركتها وتداولها لتطبيقات مختلفة فهي تستطيع أن تقدم أرقى ما لديها من وسائل وأساليب تحقق الالتزام الشرعي في المؤسسة.

مهام المدقق الخارجي: (٣)

---

(١) مشعل، عبد الباري، الإطار العام المتكامل لحوكمة الصناعة المالية الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الرابع عشر للهيئات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، ٢٠١٥، ص١٣٩.

(٢) السرطاوي، محمود علي، الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، دار الفكر، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص ٣٦٠-٣٦١.

(٣) انظر: الحشابكة، ميساء، مدى إمكانية تطبيق التدقيق الشرعي الخارجي على المصارق الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير مقدمة لقسم المصارف الإسلامية بجامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن، ٢٠١٩، ص ٢٩-٣٠.

١- وضع خطة عمل دقيقة ومناسبة لتنفيذ التدقيق الشرعي الخارجي (برنامج المراجعة) على أن تتضمن توزيع الوقت المتاح على الاختبارات المطلوبة، وتخصيص المساعدين والإشراف عليهم.

٢- إجراء دراسة وتقييم لنظام التدقيق الداخلي المطبق داخل المؤسسة ليتم الاعتماد عليه في تحديد حجم الاختبارات والإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية التدقيق الشرعي الخارجي.

٣- التوصل إلى أدلة كافية ومناسبة لعملية الفحص والملاحظة والاستقصاء لاعتماد هذه الأدلة كأساس سليم يرتكز عليه المدقق الشرعي الخارجي في إبداء الرأي.

٤- إعداد التقرير النهائي، والذي يجب أن يتضمن رأيا يستند إلى تأكد معقول بأن المؤسسة قد قامت بواجبها تجاه الالتزام بأحكام الشريعة.

ويعد هذا العرض لتعريف التدقيق الشرعي الخارجي والغرض منه وأهميته ومهام المدقق الشرعي الخارجي يتبين لنا مدى أهمية هذا التدقيق وأثره الواضح في المساهمة في تطوير بيت الزكاة الكويتي.

خامسا: النص على عدم جواز استثمار أموال بيت الزكاة.

لقد نصت المادة (٤٩) في لوائح وأنظمة بيت الزكاة أنه يجوز للبيت تنمية واستثمار أمواله بما لا يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية. (١)

ويرى الباحث أنه لا بد من النص على عدم جواز استثمار بيت الزكاة لأموال الزكاة للأمور التالية: (٢)

---

(١) انظر: لوائح وأنظمة بيت الزكاة، ط٤، ٢٠١٠، مادة (٤٩)، ص٢٥.

(٢) انظر: الغفيلي، عبدالله بن منصور، نوازل الزكاة، دار اليمان، الرياض، ط١، ٢٠٠٩، ص ٣٨٦-٤٨٣. وانظر أيضا: شبير، محمد عثمان، أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة، دار النفائس، الأردن، ط٢، ٢٠٠٠، ج٢، ص٥١٨.

١– أن مصارف الزكاة محصورة في الأصناف المذكورة في قوله تعالى: (نَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَة مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) [١] واستثمار أموال الزكاة يخرج بها عن تلك الأصناف ويخالف مقتضى الحصر.

٢– أن استثمار أموال الزكاة في مشاريع صناعي أو زراعية أو تجارية يؤدي إلى تأخير توصيل الزكاة إلى المستحقين، إذا أن إنفاقها في تلك المشاريع يؤدي إلى انتظار الأرباح المترتبة عليها، وهذا التأخير مناف للفورية الواجبة في إخراج الزكاة.

٣– أن استثمار أموال الزكاة قد يعرضها للخسارة، فتضيع أموال المستحقين للزكاة.

٤– أن استثمار أموال الزكاة يعرضها إلى إنفاق أكثرها في الأعمال الإدارية.

٥– أن استثمار أموال الزكاة من قبل الإمام أو من ينوب عنه يؤدي إلى عدم تملك المستحقين للزكاة، وهذا مخالف لما عليه جمهور الفقهاء من اشتراط التمليك في أداء الزكاة، لأن الله تعالى أضاف الصدقات إلى المستحقين في آية الصدقات بلام الملك، ويد الإمام أو من ينوب عنه يد الأمانة، لا يد تصرف أو استثمار.

٦– أن استثمار أموال الزكاة يؤدي إلى حرمان الفقراء من حاجاتهم الأصلية من غذاء وكساء ونحو ذلك، وسد حاجة المستحقين هو من المقاصد الأساسية لفريضة الزكاة، فلا يجوز إهماله من أجل استثمار الأموال، وهي تعالج مشكلة الفقر المتوقع، والأصل في الزكاة معالجة الفقر الواقع لا المتوقع.

ولما تقدم من أسباب يرى الباحث أن منع استثمار أموال الزكاة سيكون رافدا من روافد تطوير بيت الزكاة.

---

(١) سورة التوبة، آية (٦٠)

سادسا: النص على عدم تدوير الفائض من أموال الزكاة للسنة المقبلة.

جاء في المادة الخامسة في اللائحة المالية أن الفائض من أموال الزكاة يدور للسنة المالية التالية للصرف منه في نفس الأغراض. (١)

ويرى الباحث أن لا يجوز تدوير الفائض من أموال الزكاة للسنة المقبلة، بل يجب أن يصرف هذا الفائض للمحتاجين ورفع مستوى المعيشة كما ورد عن الفاروق عمر رضي الله عنه "إذا أعطيتم فأغنوا" وقوله: "لأكررن عليهم الصدقة وإن راح على أحدهم مائة من الإبل"(٢) ولما ورد أيضا عن أن الزكاة لما فاضت في عيد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز أن كان ينادى في الناس كل يوم: أين المساكين؟ أين الغارمون؟ أين الذين يريدون الزواج؟ أين اليتامى؟ حتى أغنى كلا من هؤلاء. (٣)

وبالنظر إلى الآثار السابقة الواردة عن الصحابة والتابعين يرى الباحث أن النص على عدم تدوير الفائض سيؤدي إلى رفع مستوى معيشة الإنسان المسلم وإخراجه من براثن الفقر إلى رحاب الغنى، ومن المعلوم أن رفع المستوى المعيشي للفقير له آثار إيجابية كثيرة على المستوى الإجتماعي، وأحد هذه الآثار أن يتعلم أولاده من أحكام دينهم وثقافة عصرهم ما يزيل عنهم ظلمات الجهل وييسر لهم سبل الحياة الكريمة ويعينهم على آداء واجباتهم الدينية والدنيوية.

---

(١) لوائح وأنظمة بيت الزكاة، مرجع سابق، ص٧١.

(٢) البغدادي: أبو عبيد القاسم عبدالله الهروي، الأموال، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص٥٦٥.

(٣) ابن كثير، اسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ١٩٩٠، مجلد ٩، ص٢٠٠.

وبالنظر إلى هذه الآثار الإيجابية لمنع تدوير الفائض، يرى الباحث أن النص على عدم تدوير الفائض من أموال الزكاة للسنة المقبلة يعد سبيلا من سبل تطوير بيت الزكاة الكويتي.

**

الخاتمة

النتائج والتوصيات

النتائج:

١- اهتمام دولة الكويت بالزكاة ومن آثار هذا الاهتمام إنشاء هيئة عامة مستقلة تحمل اسم بيت الزكاة.

٢- لا يقتصر بيت الزكاة الكويتي على استقبال أموال االزكاة بل يقبل الهبات التبرعات.

٣- امتلاك بيت الزكاة الكويتي رؤية واضحة جعلته رائدا في العمل الزكوي والإنساني محليا وعالميا.

٤- تميز بيت الزكاة الكويتي بالتطوير المستمر للأنظمة واللوائح مما أدى إلى رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتطوير البناء التنظيمي للبيت.

التوصيات:

١- النص على إلزامية دفع الأفراد للزكاة.

٢- النص على إلزامية فتاوى هيئة الرقابة الشرعية وقراراتها.

٣- النص على تحديد مؤهلات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

٤- إنشاء وحدة للتدقيق الشرعي الداخلي.

٥- تفعيل التدقيق الشرعي الخارجي.

٦- النص على عدم جواز استثمار أموال بيت الزكاة الكويتي.

٧- النص على عدم تدوير الفائض من أموال الزكاة للسنة القادمة.

**

المصادر والمراجع

١- إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبدالقادر، محمد النجار، المعجم الوسيط المكتبة الإسلامية، القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٧٢.

٢- أبو غدة، عبدالستار، مشعل، عبدالباري، برنامج المراقب والمدقق الشرعي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

٣- ارشيد، محمود، منهج مقترح للتدقيق الشرعي على ديوان زكاة مركزي، بحث منشور، مجلة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، مجلد ٢٢، (١) ٢٠٠٨.

٤- البخاري، محمد بن اسماعيل، الجامع الصحيح، دار ابن كثير، بيروت لبنان.

٥- البغدادي، أبو عبيد القاسم عبدالله الهروي، الأموال، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

٦- ابن حنبل، أحمد بن محمد، المسند، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٩٥، رقم الحديث (٢٠٧١)، ج٢.

٧- ابن كثير، اسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ١٩٩٠، مجلد ٩.

٨- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٩٩٩.

٩- بنك الكويت المركزي، تعليمات بشأن الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية، ٢٠١٦.

١٠- الحشابكة، ميساء، مدى إمكانية تطبيق التدقيق الشرعي الخارجي على المصارق الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير مقدمة لقسم المصارف الإسلامية بجامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن، ٢٠١٩.

١١- حميش، عبدالحق، تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، ٢٠٠٧، مجلد ٤.

١٢- الحنفي، عبدالله بن محمود الموصلي، الإختبار لتعليل المختار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٣- الزيادات، عماد عبد الحفيظ، استقلالية هيئات الرقابة الشرعية وإلزامية فتاواها وقراراتها في المؤسسات المالية والإسلامية، بحث منشور، مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) مجلد ٢٥.

١٤- السبهاني، عبدالجبار، الوجيز في اقتصادايات الزكاة والوقف، مطبعة حلاوة، اربد، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.

١٥- السرطاوي، محمود علي، الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، دار الفكر، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.

١٦- شبير، محمد عثمان، أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة، دار النفائس، الأردن، ط٢، ٢٠٠٠، ج٢.

١٧- شوقي، أحمد، الشوقيات، دار العودة، بيروت، د.ط، ١٩٨٨.

١٨- العازمي، محمد عبدالهادي، المستجدات التشريعية في الرقابة والتدقيق الشرعي، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٢١.

١٩- عوجان، وليد هويمل، الرقابة القانونية على المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقغ والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، بدبي، ٢٠٠٩.

٢٠- الغفيلي، عبدالله بن منصور، نوازل الزكاة، دار اليمان، الرياض، ط١، ٢٠٠٩.

٢١– مشعل، عبد الباري، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي، بحث مقدم لمؤتمر التدقيق الشرعي، ٢٠١١.

٢٢– مشعل، عبد الباري، الإطار العام المتكامل لحوكمة الصناعة المالية الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الرابع عشر للهيئات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، ٢٠١٥.

٢٣– القرضاوي، يوسف، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٥٨.

٢٤– لوائح أنظمة بيت الزكاة، الكويت، ط٤، ٢٠١٠.

٢٥– مسيرة خمس وعشرين عاما من العطاء.

٢٦– ملخص استراتيجية بيت الزكاة (٢٠١٦–٢٠١٧).

٢٧– النايسبوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢.

* * *